Journal of Engineering Sciences and Information Technology
Volume (5), Issue (4): 30 Dec 2021
P: 17 - 40

ISSN: 2522-3321

مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات
المجلد (5)، العدد (4): 30 ديسمبر 2021م
ص: 17 - 40

Regional Development Strategies for Major Cities - According to Economic Indicators - The Region of Aleppo's Greater City as a Case Study

Heba Mohamad Kardosh

Abdulkader Abdulkarim Hariri

Faculty of Architecture || University of Aleppo || Syria

Abstract: The aim of the study was to define some developmental concepts and discuss a variety of development theories that addressed economic development and its effect on the development and growth of the regions of major cities. The importance of the economic factor in the development process was emphasized in most development theories, by determining the most suitable investment locations and the best delivery of activities and services based on the best relationships. Afterwards, some Arab and international experiences were examined, which discussed the topic of research based on an analytical study of various economic considerations, and different scenarios were used to set development plans based on the priorities for achieving goals that differed by country. The study assumes that the lack of developmental balance between the city and its region is due to land use inconsistency and a lack of long-term planning for available resources and development potential. This resulted in the loss of many commercial and development prospects, a decline in agricultural output, and a rise in real estate rents in the surrounding areas of big cities in general, and Aleppo in particular. To track the problem, we used the historical method, the inductive method to read the facts, the deductive method to elicit the sources of the problem, the analytical method to analyze the causes, and the results were formulated using the analysis. Then, based on the strategies, theories, and experiences studied in the first topic, a development strategy was proposed based on the development indicators of the Greater Aleppo City region. To promote sustainable growth in the country, this strategy seeks to reduce development disparities throughout the region and achieve equity in the distribution of economic activity.

Keywords: Development, urban development, economic development, developmental disparities, city regions.

الاستراتيجيات التنموية لأقاليم المدن الكبرى - وفق المؤشرات الاقتصادية - حالة دراسية - إقليم مدينة حلب الكبرى

هبة محمد كردوش

عبد القادر عبد الكريم حريري

كلية الهندسة المعمارية || جامعة حلب || سوريا

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على بعض المفاهيم التنموية ومناقشة عدد من نظرات التنمية التي تحدثت عن التنمية الاقتصادية واثرها على تنمية وتطوير اقاليم المدن الكبرى، معظم النظريات التنموية اكدت على أهمية البعد الاقتصادي في عملية التنمية، من خلال تحديد المواقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات في ما بينها، ومن ثم تم التطرق إلى بعض التجارب العربية والعالمية التي تحدثت عن موضوع البحث وفق دراسة تحليلية لمختلف الاعتبارات

الاقتصادية واستخدمت سيناريوهات مختلفة لوضع خطط التنمية تبعا لأولويات تحقيق الاهداف التي تتباين بين منطقة واخرى، يفترض البحث ان أسباب غياب التوازن التنموي بين المدينة وإقليمها يأتي من العشوائية في استعمالات الاراضي وعدم الاستفادة من الموارد المتاحة والامكانات التنموية بشكل مستدام مما ادى إلى ضياع الكثير من الفرص الاقتصادية والتنموية وانخفاض المردودية الزراعية وارتفاع الريعية العقارية في اقاليم المدن الكبرى عامة ومدينة حلب الكبرى خاصة. تم اتباع المنهج التاريخي لتتبع المشكلة، المنهج الاستقرائي لقراءة الحقائق، الاستنباطي لاستنباط الأسباب المسببة للمشكلة، المنهج التحليلي لتحليل المسببات ومن التحليل تمكّنا من صياغة النتائج ومن ثم تم اقتراح استراتيجية تنموية وفق المؤشرات التنموية لإقليم مدينة حلب الكبرى وفق الاستراتيجيات والنظريات والتجارب التي تمت دراستها بالمبحث الأول تهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفيف التباين التنموي ضمن الإقليم وتحقيق العدالة في توزيع النشاط الاقتصادي لتحقيق تنمية متوازنة في كافة ارجاء الإقليم.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الحضرية، التنمية الاقتصادية، التباين التنموي، اقاليم المدن.

المقدمة:

ركزت غالبية الدول النامية جهود التنمية في العواصم والمدن الكبرى، وتحويلها إلى جاذب لكل من يبحث عن فرصة عمل وحياة معيشية أفضل، مما ادى إلى حركة هجرة قوية اليها وزاد الضغط عليها وعلى مستوى الخدمات التي تقدمها، مما ادى إلى بروز ظاهرة العشوائيات على الهوامش، وتراجع القطاع الزراعي الانتاجي نتيجة انخفاض المردودية الزراعية وارتفاع جاذبية القطاع الصناعي والريعية العقارية.

انطلاقا مما سبق يأتي هذا البحث لدراسة أهم النظريات والاستراتيجيات التي تعنى بتطوير وتنمية اقاليم المدن الكبرى وفق الاعتبارات الاقتصادية والخروج باستراتيجية تنموية لإقليم مدينة حلب للنهوض به اقتصاديا وتخفيف التباين التنموي بين المدينة المركزية ومحيطها.

مشكلة الدراسة:

1- تكمن إشكالية البحث الرئيسية في غياب التوازن التنموي في اقاليم المدن الكبرى عامة وإقليم مدينة حلب الكبرى خاصة نتيجة الخلل في توزيع الاستثمارات وعدم الاستفادة من الموارد المتاحة والامكانات التنموية بالشكل الامثل.
2- الكثير من الفرص الاقتصادية والتنموية الضائعة نتيجة عشوائية استعمالات الاراضي في محيط المدينة يرافق ذلك انخفاض المردودية الزراعية وارتفاع الريعية العقارية والتأثيرات السلبية على البيئة.

فرضيات الدراسة.

تفترض الدراسة:

1- يعزي غياب التوازن التنموي بين المدينة وإقليمها إلى العشوائية في استعمالات الاراضي وعدم الاستفادة من الموارد المتاحة.
2- الخلل في توزيع الاستثمارات أدي إلى غياب التوازن التنموي
3- عشوائية استعمالات الاراضي ساهم ففي ضياع الكثير من الفرص الاقتصادية والتنموية.
4- يعزي انخفاض المردودية الزراعية إلى عشوائية استعمالات الأراضي.

أهمية الدراسة.

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من خلال:

1- صياغة رؤية تنموية متوازنة للتنمية، وفق عدة اعتبارات (الصناعية-والسياحية-والزراعية)

2- معالجة أسباب ضعف المردودية الزراعية وارتفاع الريعية العقارية الناتجة عن عشوائية استخدام الاراضي.
3- المساعدة على الحفاظ على المكتسبات الحالية وتعزيزها من خلال رؤية تنموية متوازنة للتنمية.
4- توضيح كيفية الحفاظ على المكون البيئي وحقوق الأجيال القادمة.

منهجية الدراسة.

أ- **منهجية الدراسة:** يتبع المنهج التاريخي لتتبع المشكلة، المنهج الاستقرائي لقراءة الحقائق، الاستنباطي لاستنباط الأسباب المسببة للمشكلة، المنهج التحليلي لتحليل المسببات.
ب- **مصادر البيانات:** المكتب المركزي للإحصاء -دعم القرار والتخطيط الإقليمي في مدينة حلب-هيئة التخطيط الإقليمي في دمشق.
ج- **حدود الدراسة:** إقليم مدينة حلب (الحدود الادارية لمدينة حلب)

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول منها الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى تحليل ورفع الوضع الراهن لدراسة الإمكانيات والفرص التنموية لوضع استراتيجية تنموية اقتصادية لإقليم مدينة حلب الكبرى ومن ثم المبحث الثالث الذي يتم فيه بناء البديل المناسب لتنمية مدينة حلب ومن ثم مناقشة النتائج واهم التوصيات.

المبحث الأول-الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً-الإطار النظري مفاهيم ونظريات في التنمية:

1- مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية:

إن جوهر التنمية هو ايجاد اساليب تتلاءم مع الخصائص المكانية للموقع والامكانات والموارد، فالبعد المكاني يؤثر في عملية التنمية، من خلال تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات، وعليه فإنها تقوم على ثلاثة أبعاد :(ابراهيم، 2012)

الأول: البعد بحجم الموارد: الذي يظهر نفسه على التفاعل للعلاقات المكانية التي تربط بين الظاهرات وتشكل الأنماط التوزيعية للمستقرات البشرية واقاليمها التي يأخذها هذا التفاعل.

الثاني: البعد الزمني: إن ما تفرضه العملية التنموية وما يترتب عليه، هي ضرورة لفترات زمنية مختلفة لأجزاء عملياتها.

الثالث: البعد المكاني: لا يمكن للتنمية أن تتمحور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها، لتتجسد أثارها في البنية المحيطة لها وبدرجات متفاوتة ومستويات متباينة بمعنى آخر إن كانت التنمية تبدأ مفهوما بالفكر فإنها تنتهي بالجغرافية وتتجسد بالمستقرات البشرية.

التنمية من منظور اقتصادي: يعرف "جاكوب فينر" بانها هدف أسلوب التخطيط الاقتصادي واستغلال الإمكانات المتاحة للمجتمع، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع، فالتنمية هي عملية تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد (حكيمة، 2006).

2- **نظريات التنمية:** اغلب نظريات التنمية تستند على قاعدة اقتصادية، إذ ان أهم اهداف التنمية العمرانية تحقيق التوازن التنموي وتخفيف تباين النشاط الاقتصادي بين الاقاليم المختلفة وداخل إقليم المركز (مدينة-محيط) في هذا الجزء نستعرض أهم النظريات في التنمية التي تربط الابعاد المكانية بالمؤشرات الاقتصادية والتعرف على أهم الاثار الإيجابية والسلبية:

جدول (1) نظريات التنمية (وفق المؤشرات الاقتصادية)

اسم النظرية	رائد النظرية	استراتيجية النظرية	الايجابيات	السلبيات
الدفعة القوية (Temple, 2005)	الاقتصادي روزنشتاين رودان	فلسفة هذه النظرية الاقتصادية تدور حول الحاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.	امكانية الحصول على معدل استثمار ضخم منذ بداية عملية التنمية وفي مختلف القطاعات	لا يمكن توزيع الاستثمارات بشكل عادل تماما نتيجة التفاوت بالموارد وتباين الامكانات وبالتالي حالة من التباين التنموي
النمو المتوازن (Temple, 2005)	الاقتصادي روزنشتاين رودان	هذه النظرية الاقتصادية تدور حول تحقيق النمو المتوازن على التوازي بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزارعة	الاسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.	لا يمكن لكل الأقاليم النمو معاً وبنفس المعدل بشكل متساوي نتيجة التفاوت الطبيعي وتباين الإمكانات
النمو الغير متوازن (مراكز النمو) (غنيم، أبو زنط، 2010)	الاقتصادي هيرشمان	أن الاستثمارات في هذه النظرية تخصص لقطاعات استراتيجية بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة	انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهم	تركز على الصناعة أكثر من الزارعة وبالتالي عدم استثمار أمثل لكل الموارد
القلب والاطراف (Fujita, 2004)	الاقتصادي فريدمان	يعتقد أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين هما القلب والاطراف والعلاقة بينها هي علاقة تبعية، حيث تتبع الهوامش للمركز، هذه النظرية تنظر للتنمية كتنظيم مكاني مرتبط بالتنمية الاقتصادية	تؤدي العلاقة بين المركز وأطرافه أو هوامشه إلى تحسين أحوال الهوامش وتقليل الفوارق الإقليمية بينها مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي	علاقة القطب مع الاطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي لكنها تظهر على أنها الوسيلة التي من خلالها يتم النمو
التنمية الدائرية المتراكمة (Fujita, 2004)	الاقتصادي ميردال	تعتمد فلسفتها على أن الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى زيادة الفوارق الإقليمية بين المركز وهو المناطق الحضرية وبين الهامش وهو الأرياف.	تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش والأرياف، فمثلا يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزارعية التي تنتج في الريف، فيتم تصدير تقنيات زارعية جديدة إلى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير الإنتاج لسد	ينشط في مناطق الأرياف والهوامش وتتمثل في هجرة منتقاة للأيدي العاملة وكذلك رأس المال والبضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز والسبب

اسم النظرية	رائد النظرية	استراتيجية النظرية	الايجابيات	السلبيات
			حاجات المركز المتزايدة، وتعتمد سرعة انتشار التنمية من المركز إلى الهامش على القوة التنموية للمركز.	في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش،
الاستقطاب العكسي (رحلة اللامركزية داخل إقليم المركز) (فاضل علي، 2012)	الاقتصادي ريجاردسون	يقول صاحب هذه النظرية أن الأثار الانتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي أو أتوماتيكي ودون الحاجة إلى تدخل الحكومة كما يرى ميردال وهيرشمان وأن عملية التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر في مرحلتين: الأولى استقطابية: تستمر لتصل التنمية إلى نقطة أطلق عليها اسم نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي. الثانية عكسية: تبدأ بعد نقطة التحول وحصول لامركزية داخل كل إقليم وانتشار عكسي باتجاه الهامش.	توزع النشاطات الاقتصادية المختلفة في أطراف المركز وضواحيه، وهذا يعني حصول أثار انتشارية موجبة داخل إقليم المركز وبشكل آلي من خلال قوى السوق.	الانتشار العشوائي للنشاطات الاقتصادية على الهوامش وأطراف المركز مما يؤدي إلى تضخم المدينة وازدياد الزحف العمراني على المحيط
أقطاب النمو (فاضل علي، 2012)	الاقتصادي بيرو	تفترض أن النمو لا يظهر في كل مكان في آن واحد لكنه يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بكثافة متغيرة. ثم ينتشر النمو منها عبر قنوات مختلفة وفي النهاية يؤثر القطب على النمو ككل ومفهوم بيرو الأساسي لقطب النمو يوحي بوجود مصنع أو شركة كمجال اقتصادي وليس وجود مساحة جغرافية محددة كمدينة أو إقليم	ان تركيز الصناعات القائدة في اماكن عقدية والتي بدورها تمثل نقاط اشعاع تعمل على نشر التحديث في محيطها وجذب صناعات وخدمات جديدة وكذلك أيدي عاملة وبضائع حيث تتراكم هذه العناصر جميعها بمرور الزمن مشكلةً قطب النمو.	نموذج بيرو أهمل الجانب الجغرافي وركز على الجانب الاقتصادي كما انه أعتبر المركز عنصر نشط وإيجابي بينما الإقليم المحيط عنصر تابع وسالب

3- استراتيجيات التنمية (وفق المؤشرات الاقتصادية) (عبد العال،1992):

تتنوع الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح اختلالات التوازن في النمو - والفوارق الإقليمية بتعدد الاهداف التي يسعى التخطيط إلى تحقيقها ،فإذا ما كانت هذه الاهداف تحقيق العدالة او المساوة بين اقاليم الدولة فإن الاستراتيجية الواجب اتباعها هي استراتيجية الانتشار، التي تعمل على نشر الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة من اجل تجنب الضياعات اللاوفورات-الخارجية الناتجة عن زيادة التجمع والتركيز واذا ما كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية الاقتصادية لموارد الدولة فإن الاستراتيجية المتبعة هي استراتيجية التركيز والتي تزيد من الوفورات الداخلية او وفورات التجمع، بالإضافة إلى افادتها من الوفورات الخارجية، اما إذا كان الهدف هو تحقيقا كلا من العدالة والفعالية فإن الاستراتيجية اللازمة هنا هي استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة، او استراتيجية اقطاب النمو.

ثانياً-الدراسات السابقة

دراسة علمية بعنوان المخطط الاستراتيجي بعيد المدى للتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة بإقليم القاهرة الكبرى بجمهورية مصر. هدفت الدراسة إلى تحقيق نمو اقتصادي متواصل وتشجيع جذب الاستثمارات العالمية التنافسية مما يكون له أكبر الأثر في تحسين نوعية المعيشة لكافة أفراد مجتمع منطقة الدراسة. لقد تم وضع عدد من الفرضيات منها: تشبع الكتلة العمرانية الرئيسية بالكثافة السكانية ادى إلى عدم توافر البيئة المعيشية الملائمة وعدم توافر الأراضي الكافية لمزاولة أنشطة تجارية وأعمال جديدة وبالتالي توقف عجلة التنمية.	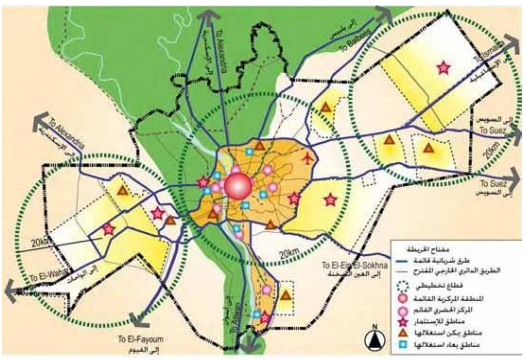
1- لدراسة الفرضيات تم اتباع المنهج الاستقرائي لقراءة الحقائق، الاستنباطي لاستنباط الأسباب المسببة للمشكلة، المنهج التحليلي لتحليل المسببات. من أهم النتائج، تشبع الكتلة العمرانية الرئيسية بالكثافة السكانية ادى إلى عدم توافر الأراضي الكافية لمزاولة أنشطة تجارية وأعمال جديدة، اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات منها: خلخلة التكدس السكاني من الكتلة العمرانية الرئيسية وتشجيع جذب الاستثمارات خارج الكتلة الرئيسية. 2- تحديد انوية مراكز عمرانية جديدة ومناطق ذات اولوية للتنمية.	
دراسة علمية (تقرير ملخص) بعنوان مخطط عمان (نمو المدن الكبرى المتر وبوليس). هدفت الدراسة الى: وضع رؤية تنموية للنمو المستقبلي للمدينة بحيث تكون مدينة فعالة، شاملة، ذات ثقافات متعددة يقصدها الزوار والمستثمرين ومدينة خضراء ومستدامة. لقد تم وضع عدد من الفرضيات منها: تواجه عمان عددا من التحديات الديموغرافية خاصة مع النمو السكاني المتزايد خلال العقدين القادمين، هذا المجتمع الفتي سيتطلب مساحات كافية للسكن والعمل وخدمات اجتماعية وشبكات نقل وخدمات حضرية اخرى لتحقيق رؤية تنموية للنمو المستقبلي.	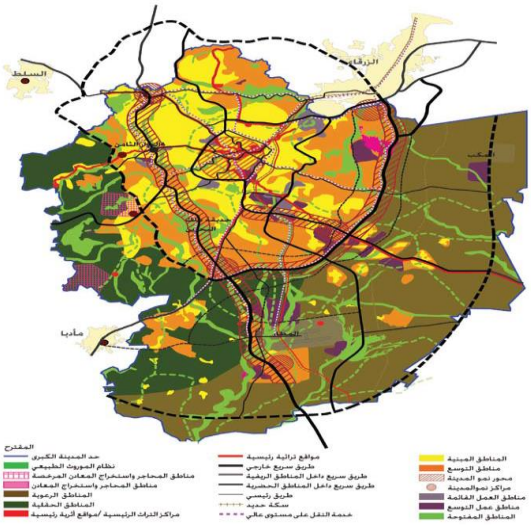
1- لدراسة الفرضيات يتبع المنهج التاريخي لتتبع المشكلة، المنهج الاستقرائي لقراءة الحقائق، الاستنباطي لاستنباط الأسباب المسببة للمشكلة، المنهج التحليلي لتحليل المسببات. من أهم النتائج منها: النمو السكاني المتزايد خلال العقدين القادمين لعمان الكبرى ادى إلى زيادة الضغط على المواصلات والبنية التحتية الضرورية لتطوير المجتمع. اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات منها: تشجيع النمو الحضري المكثف بهدف الاستفادة القصوى من الخدمات القائمة وتشجيع زيادة استخدام النقل العام. تشجيع الاستعمالات المتعددة بحيث يتم دمج الاستعمالات السكنية والوظيفية بوجه الخصوص، وذلك بهدف انشاء تعددية بشرائح	

الدخل المختلفة وتقليل التنقل اليومي للسكان.
دراسة علمية بعنوان خطة التنمية الحضرية الاستراتيجية ليانغون الكبرى. Development Plan of Greater "A Strategic Urban Yangon" هدفت الدراسة الى: معرفة كيفية تحقيق نمواً متوازناً وشاملاً ومستداماً من خلال رؤى شاملة للتنمية من يانغون الكبرى، واستهداف عام 2040. المساعدة على تحسين الظروف المعيشية وكذلك الأنشطة الاقتصادية وتنمية القدرات الإدارية في مجال التنمية والإدارة الحضرية في يانغون الكبرى. لقد تم وضع عدد من الفرضيات منها: التوسع الحضري السريع الحالي الذي يفرض المزيد من الضغوط على البنى التحتية القديمة وقصور الخدمات الرئيسية كالرعاية الصحية والتعليمية والسكنية في محيط مدينة يانغون والمنطقة الجنوبية وانتشار العشوائيات.
لدراسة الفرضيات تم اتباع المنهج الاستقرائي لقراءة الحقائق، الاستنباطي لاستنباط الأسباب المسببة للمشكلة، المنهج التحليلي لتحليل المسببات. أهم النتائج التي تم التوصل اليها من التحليل ان الفراغات المفتوحة والمحميات الطبيعية لا تخضع للضوابط البيئية والحماية الكافية لها. اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات منها: تشجيع السكن في الضواحي ذات ظروف معيشية أفضل. إنشاء العديد من "المراكز الفرعية" تقع هذه المراكز حول دائرة نصف قطرها 10-15 km من المركز الرئيسي المسافات بين المراكز الفرعية المجاورة يتم تعيين حوالي 10 kmبعضها البعض.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية والتحليلية:

اولا: التنمية العمرانية المتوازنة لإقليم حلب الكبرى (المؤشرات الاقتصادية)

المقدمة: تعد مدينة حلب من المدن الكبرى ويعود ارتفاع نسبة سكان المدن في هذا الإقليم إلى انها العاصمة الاقتصادية الأساسية لسورية، ويمتد دورها المسيطر على مختلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية (الزراعية والصناعية والسياحية).

- يبلغ عدد سكان المحافظة 5.89 مليون نسمة حتى منتصف 2019 نسمة وفق لبيانات مكتب الاحصاء وتمثل 24% من سكان القطر **(إحصاء 2019).**
- مساحتها الإجمالية تُقدر بـ 1.85/مليون هكتار **(التقرير المفصل عن محافظة حلب لعام 2010).**

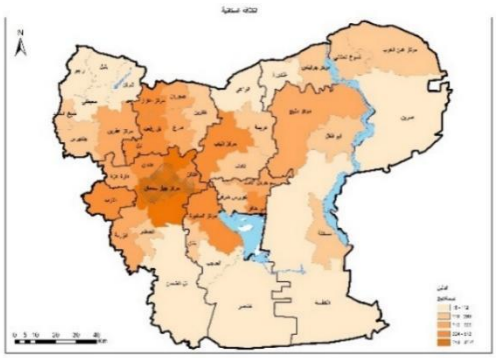

الشكل (3): الكثافة السكانية في إقليم مدينة حلب الكبرى -المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية 2019

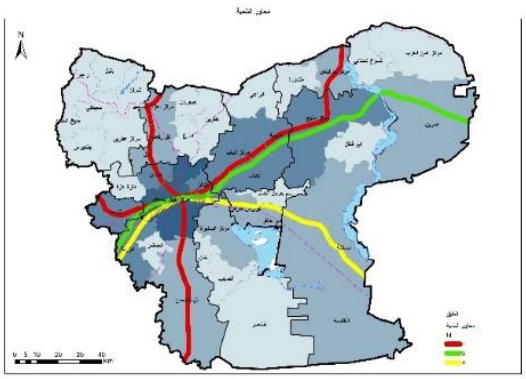

الشكل (4): محاور التنمية الموصى بها دولياً
المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء-المجموعة الإحصائية 2019

ووفق لمخطط الكثافة السكانية لمحافظة حلب نجد ان المحافظة تعاني من خلل في توزع السكان نتيجة سيطرة القطب الواحد حيث تتركز معظم السكان في مدينة حلب ومحيطها وعلى المحاور التنمية الدولية (الباب-منبج-عفرين-اعزاز) كما نلاحظ انخفاضا حادا للكثافة السكانية في الجزء الجنوبي الشرقي للمحافظة (خناصر - الخفسة-تل ضمان-وصرين) وفي اقصى الشمال الغربي (شران -بلبل-راجو-معبطلي) ويعزا ذلك لطبيعة هذه المناطق وفقدانهم للموارد التنموية.

تلعب حلب دوراً فاعلاً في تصدير اليد العاملة المدربة على المستوى الوطني يعمل سكان محافظة حلب في عدد من القطاعات وفق الجدول التالي.

جدول (2): توزع قوة العمل على قطاعات العمل المختلفة في إقليم مدينة حلب الكبرى

حلب	زراعة وحراجة	صناعة	بناء وتشييد	تجارة الفنادق والمطاعم	نقل وتخزين واتصالات	مال وتأمين وعقارات	خدمات
حضر	%9.7	%86	%46.4	%84.4	%72	%94.3	%73.2
ريف	%90.3	%14	%53.6	%15.6	%28	%5.7	26.8
النسبة	%10	%26.9	%16.6	%20.9	%7.1	%3.2	%15.3
المصدر: مكتب الإحصاء المركزي (المجموعة الإحصائية 2017)							

يبين الشكل نسب توزع قوة العمل على قطاعات العمل المختلفة في محافظة حلب

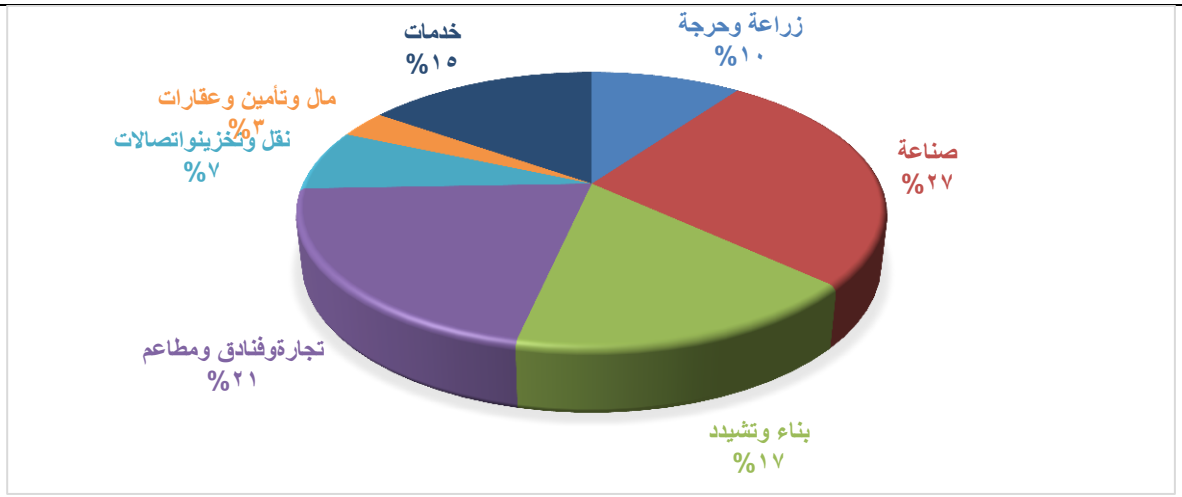

الشكل (5): توزع قوة العمل على قطاعات العمل المختلفة في محافظة حلب

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مكتب الإحصاء المركزي (المجموعة الإحصائية 2017)

اولاً: إقليم مدينة حلب (المؤشرات الاقتصادية) -دراسات الوضع الراهن-تحليل البيانات-استراتيجيات التنمية الاقتصادية المقترحة:

اولاً-الاعتبارات الزراعية -دراسات الوضع الراهن -تحليل البيانات:

تقع معظم أراضي محافظة حلب في أكثر المناطق الخصبة في سوريا وتعتبر معظم أراضي المحافظة صالحة للزراعة ومختلفة الخصوبة حسب تركيب التربة.

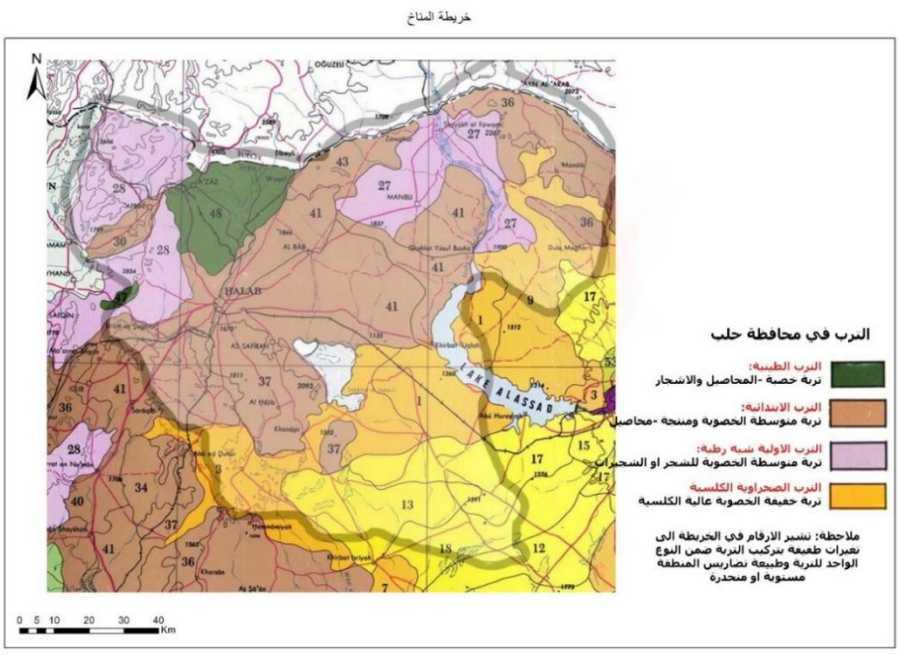

الشكل (6): مخطط الترب في إقليم مدينة حلب الكبرى

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع

httpeusoils.jrc.ec.europa.euesdb_archiveeudasmasialistsk10_cxa.htm

تتوزع استعمالات الاراضي الزراعية في محافظة حلب بين اراضي قابلة للزراعة مستثمرة زراعيا ويبلغ مساحتها 1107كم واراضي غير مستثمرة (ابنية ومرافق عامة – انهار وبحيرات-اراضي صخرية ورملية-حراج ومروج) تبلغ مساحتها 341كم بالإضافة لبعض المساحات الحراج والمروج والمراعي.

جدول (3): توزع استعمال أراضي محافظة حلب

المحافظة	Arable Land أراضٍ قابلة للزراعة					Nonarable Land أراضٍ غير قابلة للزراعة				مجموع المساحة
	أراضٍ مستثمرة				غير مستثمرة	المجموع	أبنية ومرافق عامة	أنهار وبحيرات	أراضٍ أخرى صخرية ورملية	المجموع	مروج ومراعي	حراج	
	أراضٍ مزروعة فعلاً			المجموع									
	سقي	بعل	المجموع	سبات									
حلب	218	889	1107	69	1176	52	1228	78	29	234	341	226	55	1850

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي -المجموعة الإحصائية 2010

لكن لطالما دخل العمران في تنافسٍ مكاني قوي مع النشاط الزراعي في محيط المدينة نتيجة ضعف مردودية الإنتاج الزراعي مقارنة مع الدخل الناجم عن باقي القطاعات المنتجة غير الزراعية حيث اختفت كافة البساتين وكروم الفستق التي كانت تحيط بالمدينة نتيجة توسعها كما اختفت أشجار مثمرة اخرى وغيرها من الموارد.

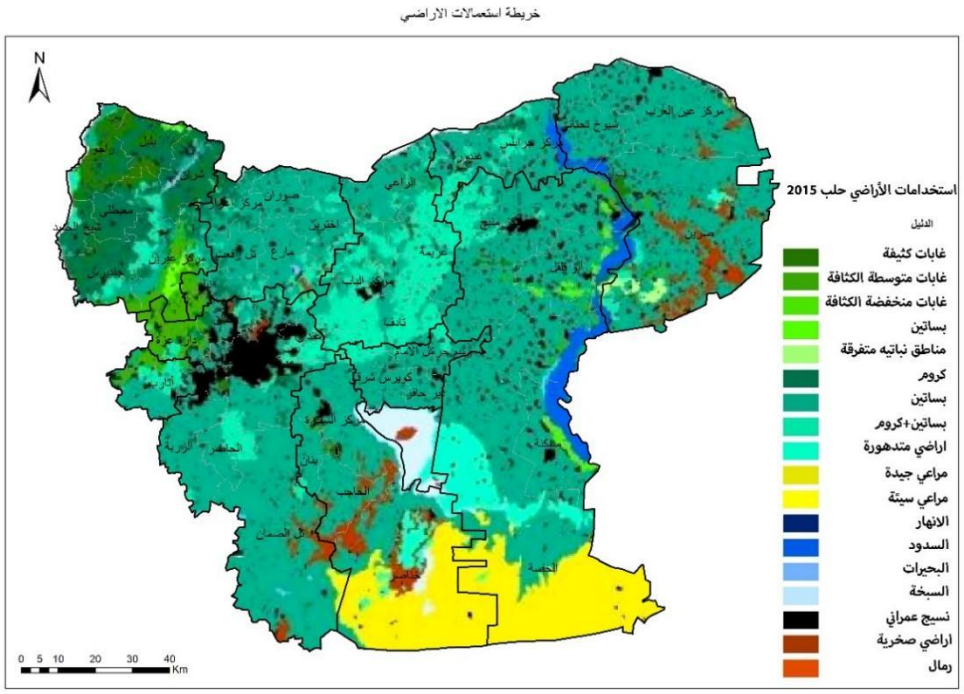

الشكل (7): مخطط الاستعمالات الراهن لأراضي إقليم مدينة حلب الكبرى

المصدر: الهيئة العامة للاستشعار عن بعد (سوريا) 2015

جدول (4): الاعتبارات الزراعية-تحليل SWAT للوضع الراهن (التقرير المفصل عن محافظة حلب لعام 2010) (بيانات مكتب الاحصاء المركزي 2010 -2017-2019) (بيانات مديرة الزراعة في حلب)

الاعتبارات الزراعية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
يوجد مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزرعة وجود مساحات واسعة من الزراعات البعلية وقلة الزراعات المروية تنوع في المحاصيل والاشجار المثمرة ووجود محاصيل استراتيجية تشكل نسب عالية من الانتاج الوطني وجود مساحات جيدة غير مستثمرة يمكن استصلاحها	10% فقط من السكان يعملون في الزراعة حسب تحليل القوة العاملة قلة الأشجار المثمرة مقارنة بالمساحة الاجمالية للإقليم. قلة الحراج والغابات الطبيعية والصناعية 3% فقط من الأراضي المزروعة. وجود غابات مهددة في عفرين. بدائية طرق الري.
الفرص	التهديدات
إمكانية استصلاح الأراضي ذات الترب الصحراوية الكلسية في شرق وجنوب إقليم حلب (عين العرب-خناصر-خفسة) والارواء من الفرات كونها عرضة للتصحر. إمكانية استخدام المناطق ذات الترب الصحراوية الكلسية في شرق وجنوب إقليم حلب (عين العرب-السفيرة) كمراكز للنشاط الاقتصادي الزراعي الملائم لاحتياجات المنطقة وتزويدها بمشاريع ري من الفرات امكانية إقامة مناطق صناعية زراعية حيث المنتج المجدي في (غنى منطقة عفرين بأشجار زيتون امكانية اقامة مراكز لتصنيع الزيت) تمكين المزارعين من الاشتراك في تأهيل البنى التحتية ومد شبكات الري الحديثة من خلال تقديم التحفيزات الاستثمارية وقروض طويلة الامد. زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة لإقامة مشاريع مولدة للدخل وتمتص اليد العاملة تسهم في الحفاظ على اليد العاملة الزراعية. توجيه الاستثمارات الخاصة المتعلقة بالإنتاج الزراعي نحو المناطق المستهدفة تنموياً وإفساح المجال أمام تنمية مناطق واعدة بقيت معزولة عن العملية التنموية أو عن تدفق الاستثمارات.	استنزاف الموارد الطبيعية التدهور البيئي وتأكل الاراضي الزراعية نتيجة الزحف العمراني على الاراضي الزراعية في الجهة الشمالية الغربية التصحر بسبب ضعف اداء الاستصلاح والري وخاصة في الجهة الجنوبية الشرقية. تراجع اليد العاملة في الزراعة. بدائية طرق الري وما ينتج عنها من استنزاف الموارد المائية تراجع الحياة البرية والطبيعية نتيجة عدم الاهتمام بالغابات وتدهورها. ضعف المردود الزراعي وارتفاع نسبة هجرة اليد العاملة الزراعية

ثانياً-الاعتبارات الصناعية -دراسات الوضع الراهن -تحليل البيانات:

تلعب المناطق الصناعية دور قطب النمو المحرك للتنمية العمرانية، ودور المستقطب لليد العاملة المباشرة والخدمية وتختص هذه المناطق باحتياجاتٍ مكانيةٍ تنبع من ارتباطها بخطوط النقل المحلية والدولية، ومصادر المواد الأولية والاحتياجات المرتفعة من الطاقة واليد العاملة، وبعلاقةٍ متبادلة مع التجمعات العمرانية تضمن الحدود الدنيا من التأثيرات على البيئة والصحّة العامة.

تحتوي محافظة حلب ثلث المنشآت الصناعية الموجودة في القطر حيث تعتبر المحافظة الأولى على مستوى القطر صناعياً، تضم 30071 منشآه صناعية.

ومع استمرار الدور الذي تلعبه حلب في استقطاب الاستثمارات الصناعية والخدمية بشكلٍ مضطّرد منذ عقد التسعينيات، شهدت موجاتٍ من الهجرة الداخلية بحثاً عن فرصة العمل والخدمات الأفضل والترفيه.

حيث انتشرت الصناعات العشوائية على المحاور الطرقية الرئيسية ومداخل المدينة بصورة عشوائية، وما ترتب على ذلك آثار بيئية وعمرانية شديدة السلبية (التقرير المفصل عن محافظة حلب لعام 2017)

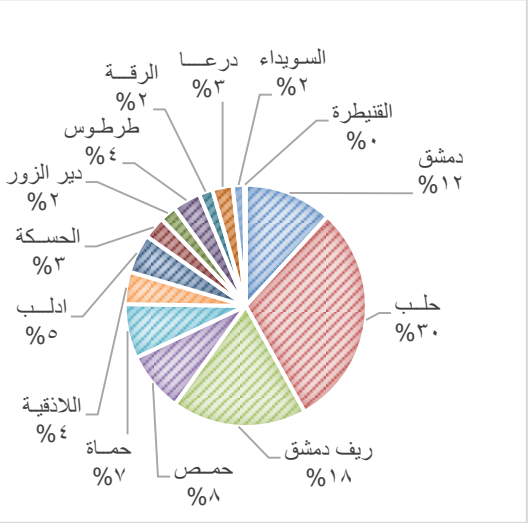

الشكل (8): مخطط يبين التوزع النسبي للمنشآت في القطاع الخاص الصناعي 2017

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مكتب الإحصاء المركزي -المجموعة الإحصائية 2017

انتشار الصناعات في إقليم مدينة حلب:

تتركز صناعات محافظة حلب بشكل أساسي في مدينة حلب ومحيطها (المدينة الصناعية في الشيخ نجار-البلليرمون -كفرحمرا -النقارين....) وهي (صناعات كيمائية-صناعات نسيجية-صناعات غذائية-صناعات هندسية)

بالإضافة لوجود المدينة الصناعية والتي تضم العديد من الصناعات ومنها (مديرية الصناعة في حلب):

- الصناعات الغذائية: (مطاحن الحبوب السكاكر المقبلات الغذائية المشروبات البسكويت...).
- الصناعات النسيجية: (النسيج الآلي التريكو السجاد التطريز الآلي الألبسة الجاهزة...).
- الصناعات الهندسية: (تصنيع آلات الأثاث المنزلي الخشبي والمعدني الأدوات الكهربائية المنزلية المنتجات البيتونية الجاهزة الحديد الصلب منتجات البولي ايتيلين)
- الصناعات الكيمياوية: (الأدوية، المبيدات، البلاستيك الحبيبات، البلاستيكية، مواد التجميل، المنظفات، الصابون...)
- صناعة البرمجيات: كما هو مبين بالشكل (9):

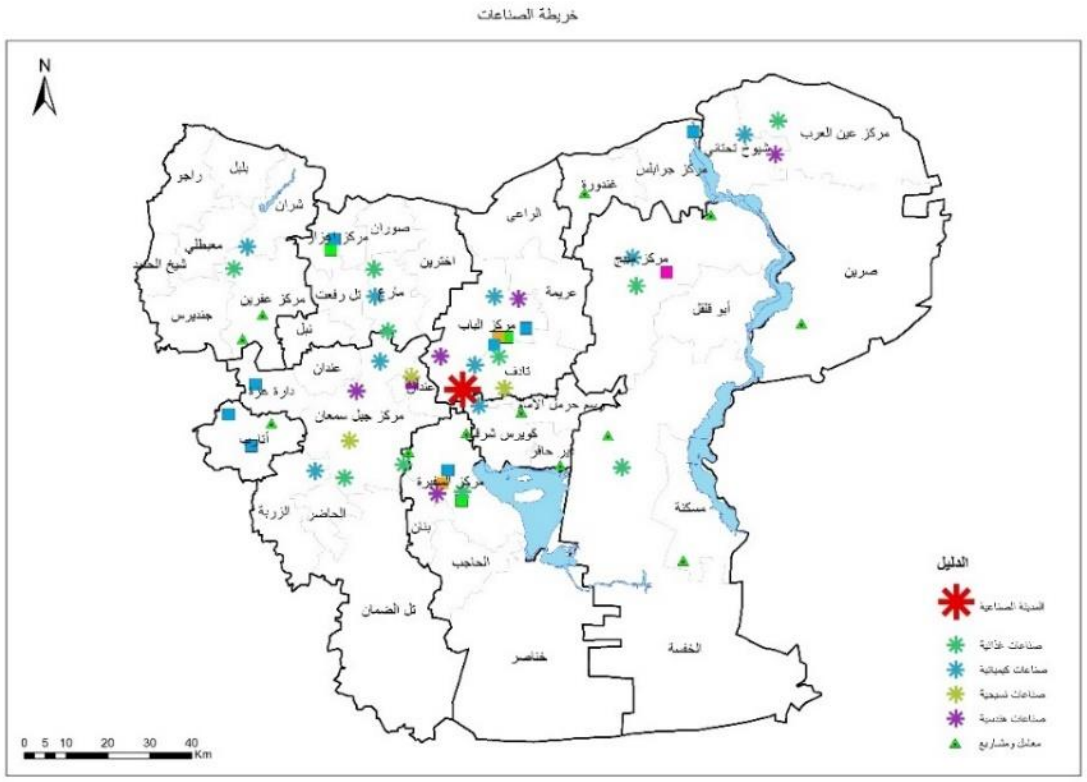

الشكل (9): المواقع الصناعية في إقليم مدينة حلب

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مديرية الصناعة في حلب -غرفة صناعة حلب-

بينما تنتشر بعض هذه الصناعات وبشكل أبسط وخاصة الزراعية والغذائية في الأرياف كمعاصر الزيتون والاعلاف ومعامل البيرين مثل عفرين واعزاز إضافة على وجود مناطق صناعية بسيطة في التجمعات العمرانية الرئيسية (منبج – الباب-عفرين....) وفق مخطط الكثافات الصناعية الشكل (10):

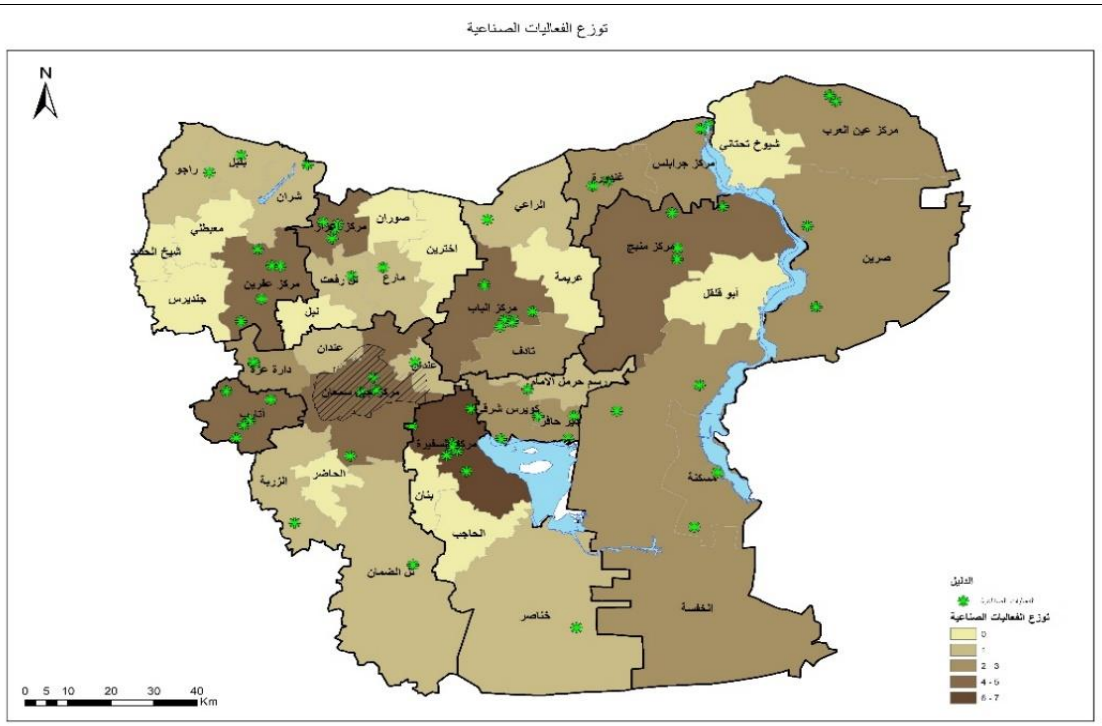

الشكل (10): كثافة الانشطة الصناعية في إقليم مدينة حلب

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مديرية الصناعة في حلب وغرفة صناعة حلب

وتشير الخرائط والدراسات الجيولوجية للمحافظة ان هناك تواجد لبعض الخامات المعدنية كالحديد واللامعدنية كالرخام ومواد خام اسمنت والبنتونيت وهي مواد تستخدم في صناعة الدهان وبالإضافة الي الملاحات المتواجدة في سبخة الجبول ويبين الشكل المرفق رقم الخريطة الجيولوجية لمحافظة حلب مع أهم الخامات ومواقع تواجدها الشكل (11).

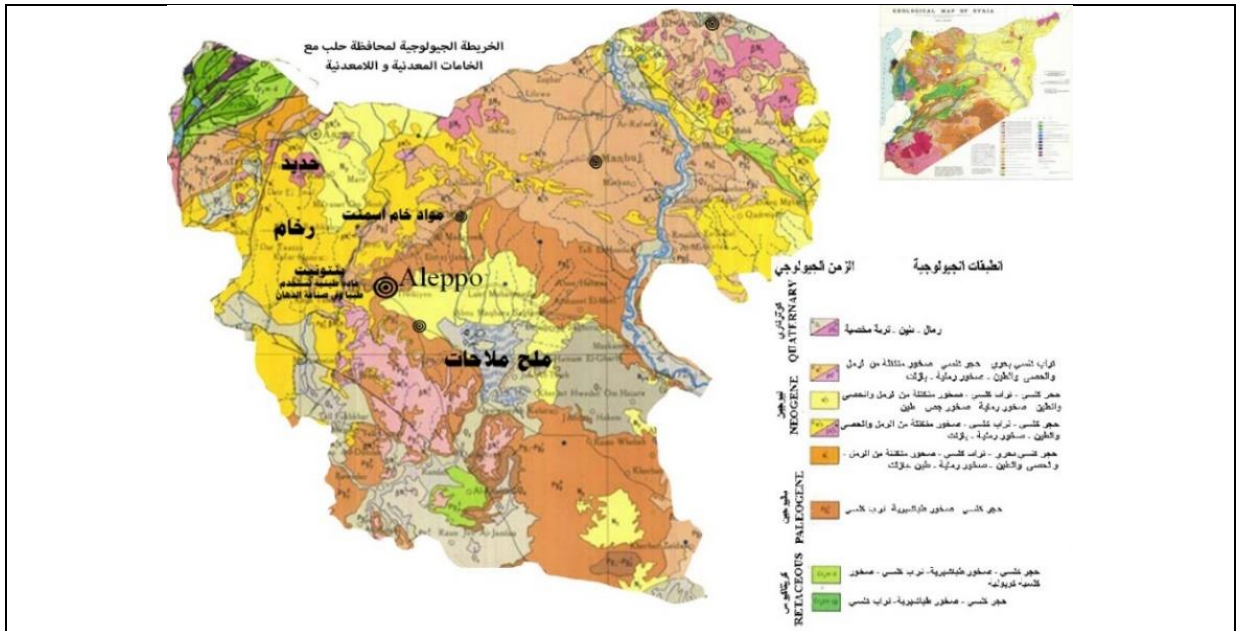

الشكل (11): الخريطة الجيولوجية وتوزع الخامات المعدنية واللامعدنية لإقليم مدينة حلب لكبرى

المصدر: بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية-المؤسسة العامة للجيولوجية والثروة المعدنية-دليل الخامات السورية

جدول (5): الاعتبارات الصناعية -تحليل SWAT للوضع الراهن (بيانات مكتب الاحصاء المركزي 2017) (بيانات مديرية الصناعة في حلب وغرفة صناعة حلب) (دليل الخامات السورية)

الاعتبارات الصناعية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
موقع محافظة حلب الاستراتيجي وكونها محطة لمحاور التنمية الموصى بها من البنك الدولي والاتحاد الاوربي. وجود المدينة الصناعية في الشيخ نجار والتي استقطبت العديد من الاستثمارات الصناعية التي كان مقدراً لها أن تنتشر عشوائياً أو ألا تخلق أساساً. غنى المدينة بالطاقات البشرية المدربة والتي تعمل بالصناعة وخاصة في الارياف. غنى المدينة واقاليمها بالعديد من الصناعات الضخمة والثقيلة وجود مساحات جيدة من الأراضي الغير مستثمرة في المناطق الشرقية الجنوبية يمكن لهذه المناطق استقطاب الصناعات لدى إشباع المدينة الصناعية غنى المحافظة بالموارد الطبيعية والزراعية يمكن توظيفها في الصناعات التحويلية والغذائية دور القطاع الخاص "كشريك في التنمية" (العديد من المصانع التي تعمل على المستوى الوطني بالإضافة إلى المدينة الصناعية) والتي اصبحت لاحقا نواة لمراكز تنمية	عدم التوزان في انتشار الصناعات على كامل الإقليم وانما تركزها في محيط المدينة المباشر في أربع مناطق رئيسية (الشيخ نجار وتصنّف بأنها مدينة صناعية رئيسية وتقع خارج الحدود الإدارية للمدينة، ومنطقة توسع البلليرمون في الغرب، ومنطقة جبرين قرب مطار حلب الدولي، ومنطقة الشيخ سعيد جنوبا والمناطق العشوائية الموزعة هنا وهناك على طول محاور الطرق الرئيسية. تجربة المدينة الصناعية تعاني من قصور في دورها التنموي، حيث ما يزال القطب يثقل كاهل المدينة بالعديد من الرحلات اليومية والعلاقات الوظيفية والخدمية. ارتفاع جاذبية القطاع الصناعي للقوى العاملة الريفية على حساب العمل الزراعي. تموت الريف صناعياً. التلوث الناتج عن الصناعة.
	افتقار المناطق الصناعية الحالية للضوابط البيئية ولمعايير الاستدامة المطلوبة، وتداخلها مع النسج العمرانية غياب دراسة عامل التوطن للصناعات يفرز مشكلة بعدم التركيز على الصناعات الرئيسية والتركيز على صناعات غير متوافقة مع مصادر الإقليم مما يجعل كلف الصناعة كبيرة.
امكانيات	التهديدات
إقامات صناعات استخراجية كمعمل حديد وصلب إمكانية اقامات مراكز صناعات زراعية تخصصية لدى توافر المنتج الزراعي المجدي اقتصادياً. إمكانية توسيع وتطوير الصناعات الحالية القائمة في الاراضي الغير مستثمرة وخاصة في المناطق الجنوبية الشرقية ذات التربة الرملية. إمكانية الاستفادة من القوة العاملة بتطوير النشاط الصناعي. امكانية استخدام مناطق حماية صحية قائمة على زرع أشرطة حماية خضراء غابية تحيط بالمدينة الصناعية وتحد من توسعها ربط الأهداف التنموية المتعلقة بزيادة الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلّية والدولية بأجزاء الأقاليم الأقل حظّا بما يسهم في رفع مؤشرات التنمية المحلية فيها.	ارتفاع مستوى التمدن للعمل في الصناعة. تراجع الزراعة نتيجة الهجرة المتوقعة للعمل في الصناعة قد تؤدي إلى تراجع اليد العاملة في الزراعة. زيادة في انتشار التلوث الناتج عن الصناعات في الهواء والمياه. استمرار توسع المدينة الصناعية يؤدي إلى تداخلها بالنسيج العمراني للمدينة حلب. نضوب الموارد نتيجة العشوائية في الاستثمار والحفاظ على الموارد (صناعة مستدامة).

ثالثا-الاعتبارات السياحية (التراثية والثقافية والطبيعية) -دراسات الوضع الراهن -تحليل البيانات: (المديرية العامة للآثار والمتاحف، حلب، الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي)

شهدت حلب في الأعوام الماضية نهضة سياحية ملحوظة بالاعتماد على تراثها الثقافي ذو الأهمية العالمية، وتجلى ذلك من خلال التزايد الملحوظ في السياحة الخارجية التي نشّطت بدورها العديد من القطاعات الاقتصادية ذات الارتباط المباشر وغير المباشر.

هذا النجاح النسبي بقي بعيد اً عن استنفاذ مقومات التراث الثقافي التي يتمتع بها البلد، ولا حتى بجزءٍ يسيرٍ منها، وبقي التراث الطبيعي غائبا عن الحلقة الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والمحلّي.

مكونات خارطة التراث الثقافي: جمعت خارطة التراث الثقافي عدد اً من المكونات التي يمكن لها أن تعبر عن التنوع الثقافي والتاريخي وفق الآتي (الإطار الوطني):

1- مواقع التراث الثقافي العالمي السوريّة المسجلة على لوائح اليونسكو: المدن المنسية/ محافظتا حلب وإدلب 2011 حيث تم تسجيل ثمانية تجمعات أثرية بوصفها مشاهد طبيعية وثقافية
2- المسالك والدروب القديمة والمقاصد الدينية: نظراً لأهميتها التاريخية من جهة، ولكونها قابلةً للاستخدام في الترويج للسياحة الثقافية، ويمكن لها أن تشكل مسار اً للربط بين المواقع الثقافية والطبيعية
3- المتاحف وأماكن النشاط الثقافي المكثف: تشكل المتاحف جزء اً من مسار السياحة الثقافية نظر اً للأهمية الكبيرة لما تختزنه هذه المتاحف، وارتباطها بالتجربة الثقافية للمواقع الأثرية (المديرية العامة للآثار والمتاحف).
4- مراكز الخدمات السياحية: والتي تتضمن (مديرية السياحة في مدينة حلب):

منشآت المبيت: الإقامة بكل أنواعها مثل الفنادق أو الموتيلات.

منشآت الإطعام: المطاعم والمنتزهات والكافتريات، المتاحف.

كما يضاف لخارطة التراث الثقافي مواقع أبرز المهرجانات والمعارض الثقافية **(هيئة التخطيط الإقليمي، الإطار الوطني)** التي تعرف بالتراث الغنائي واللغوي والصناعي للحضارات السورية اذ ان أبرز المهرجانات في محافظة حلب، تسهم هذه المهرجانات في إغناء التجربة السياحية من خلال الأنشطة المنوّعة، بالإضافة إلى أن توقيتها المدروس يمكن له أن يسهم في إطالة الموسم السياحي وتمديد مدة الإقامة.

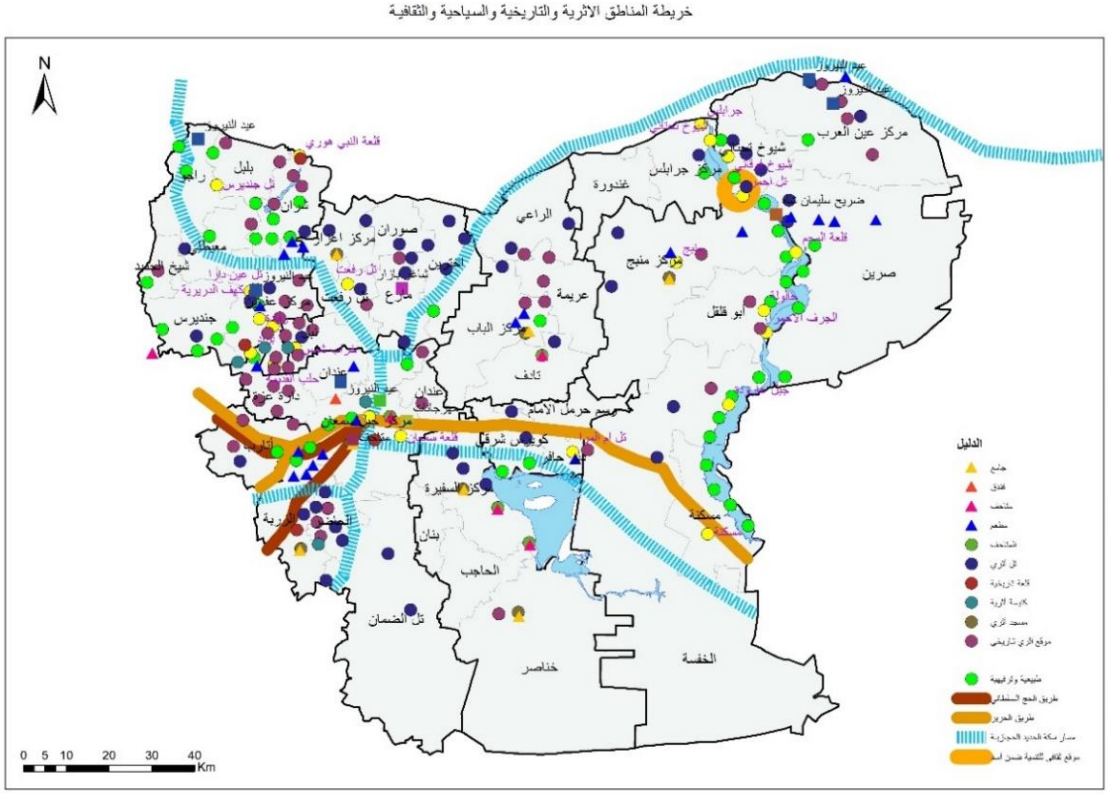

الشكل (13): أهم المعالم الاثرية والمواقع الثقافية والمسارات التاريخية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات هيئة التخطيط الإقليمي-الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

5- **التراث الطبيعي:** وتغطي هذه النطاقات ضفاف الأنهار (ولا سيما نهر الفرات) والبحيرات والسبخات والمرتفعات الجبلية حيث ينابيع المياه العذبة من أهم مناطق التراث الطبيعي.

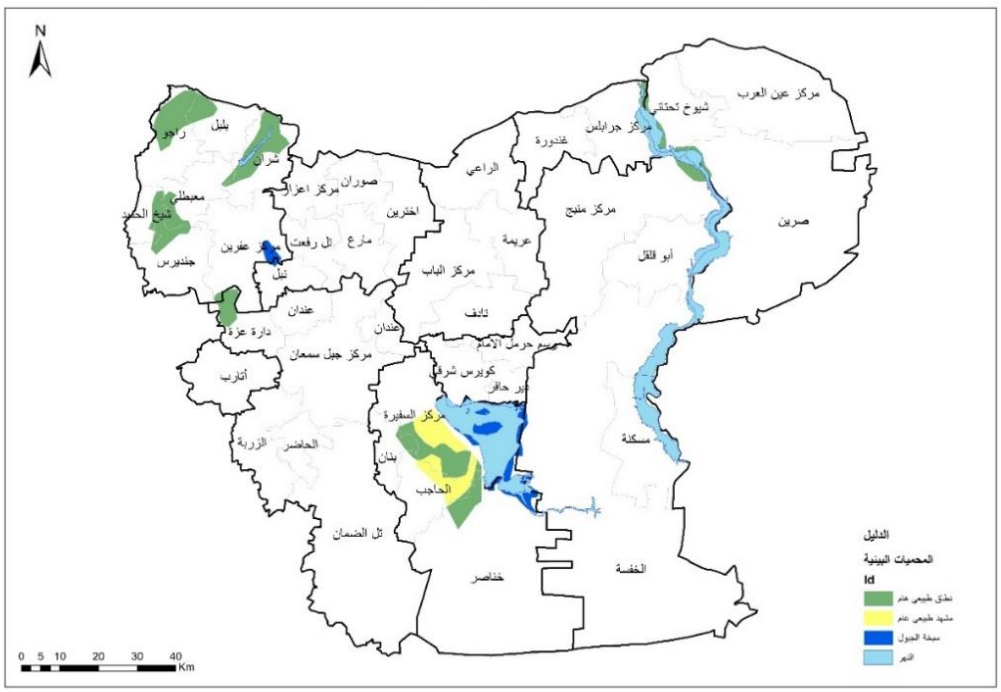

الشكل (14): أهم المحميات والمعالم الطبيعية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات هيئة التخطيط الإقليمي-الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

جدول (6): الاعتبارات السياحية الثقافية والتراثية والطبيعية-تحليل SWAT للوضع الراهن: (بيانات مكتب الاحصاء المركزي 2017) (مديرية العامة للآثار والمتاحف، مديرة السياحة في حلب) (الإطار الوطني)

الاعتبارات السياحية (التراثية والثقافية والطبيعية)	
نقاط القوة	نقاط الضعف
التواجد السكاني الكافي لدعم النشاط السياحي وبنصف قطر دائرة تخديم تبلغ 25 كم. - التوزع الإقليمي لهذه المواقع وسهولة الوصول. يمتد التأثير غير المباشر للسياحة الثقافية ليمس عدداً كبيراً من القطاعات غير المباشرة، من زراعة وصناعات محلية ونقل وتجارة، بما يؤدي إلى ازدهار عام في المجتمع الذي يستثمر بالنشاط السياحي من بين الأنشطة المحلية الأخرى قرب المحاور التنمية الوطنية من مواقع المحميات الطبيعية مما يساهم في تسهيل الربط السياحي. موقع المدن المنسية/ محافظتا حلب وإدلب والمصنفة ضمن مواقع التراث الثقافي العالمي السوريّة المسجلة على لوائح اليونسكو ترابط المعالم الاثرية ووقوعها في قلب تجمع من المواقع الأثرية الأخرى بما يحوله لمركز جذب يضم قلعة سمعان ودير سمعان وبراد وكفرنبو وبرج حيدر وكالوتا وخراب الشمس يضم سنخار والشيخ سليمان وباطوطة اغلب المواقع الاثرية والطبيعية في محيط المدينة مسجلة على لوائح التراث العالمي الثقافي. وجود ثلاث محميات في محيط المدينة معلنة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	تدني مستوى الخدمات الاساسية وضعف مشاريع الاستثمار لهذه المواقع. ضعف التمويل لتوفير البنية التحتية اللازمة واعتماد مشاريع النقل الحديثة والمستدامة لربط المناطق السياحية والطبيعية بمسارات ذات طبيعة سياحية ضعف ربط المواقع الاثرية ضمن خارطة مكانية موحدة يؤدي التشتت في تحديد المحميات الطبيعية إلى تسهيل التعدي عليها بالأنشطة العمرانية والزراعية والرعوية، ماتزال سبخة الجبول غير مستثمرة بالشكل المجدي والمستدام رغم اهميتها على المستوى العالمي

الاعتبارات السياحية (التراثية والثقافية والطبيعية)	
مرور قناة ري ممتدة من نهر الفرات في الجهة الشرقية يصلح لخلق مراكز استثمار سياحة طبيعية وجود محمية سبخة الجبّول وهي إحدى أهم المناطق الرطبة في الشرق الأوسط والمنطقة الوحيدة المسجلة ضمن اتفاقية المناطق الرطبة "رامسار" في سورية والمعلنة من قبل وزارة الري	
الفرص	التهديدات
إتاحة الفرصة للترويج لمنطقة مترابطة إقليميا وتاريخياً، بحيث تستفيد المواقع الأقل حظوة وشهرة من المواقع الأميز، وتفسح المجال أمام استقطاب سياح الجولات. ينتج عن الإدارة المتكاملة لهذا التراث سياحة مستدامة غير قابلة للمنافسة أو التكرار، وترتبط غالبية عوائدها بالمحيط المحلي للمواقع. إفساح المجال أمام ظهور وتطور سياحات جديدة، وأهمها السياحة النهرية على طول نهر الفرات وبالاستفادة من الغنى الطبيعي والثقافي والعمراني على ضفافه. نجاح خطة المسارات يتطلب بدوره توافر مقومات البنية التحتية والخدمية لهذه المواقع، الأمر الذي لا بدّ من العمل على توفيره كأولوية في شبكة المواقع تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في المواقع من خلال تقديم تحفيزات استثمارية للمناطق الاقل حزوة وشهرة على المستوى الإقليمي. - خلق فرص عمل محلية وزيادة الدخل لهذه المجتمعات.	- تعاني سبخة الجبول من التلوث الناجم عن المخلفات الصناعية والصحية التي بات يهدد التنوع الحيوي فيها - لا تثبّت حدود اً دقيقةً للمحميات (على قاعدة إحداثيات عقارية أو وفق منظومة إسقاط مرجعية معتمدة)، بل تكتفي قرارات التسجيل بتوصيفٍ عام بناءً على علامات أرضية غالبا ما تكون قابلة للتغيير (كطريق أو شجرة أو منزل). - أن التعديات المختلفة على البيئة الطبيعية بمختلف تصنيفاتها تطال حتى المناطق المحمية (بين البناء المخالف إلى التحطيب وممارسة الرعي الجائر وافتعال الحرائق)

المبحث الثالث-البدائل التنموية لإقليم مدينة حلب الكبرى:

اولاً: الاستراتيجيات التنموية لإقليم مدينة حلب الكبرى:

تستند الاستراتيجية التنموية لإقليم مدينة حلب الكبرى على اختبار ثلاث سيناريوهات لتنمية إقليم المدينة اقتصاديا وتقليل التفاوت التنموي من خلال تحقيق العدالة في توزيع النشاطات الاقتصادية بين المدينة وإقليمها:

تم تقييم ثلاث سيناريوهات التي تم اعتمادها في الدراسات النظرية والتجارب واختيار البديل الأفضل وفق اولويات الاهداف من وجهة نظر الباحثون:

1. **السيناريو الأول**: التنمية المنتشرة يتم توزيع النشاطات وعلى كامل الإقليم بشكل متساو وعادل بما يضمن تنمية متوازنة والقيام بدفعة قوية من المشاريع الاستثمارية لتحريك التنمية الي كل ارجاء الإقليم.
2. **السيناريو الثاني**: التنمية المركزة اي تركيز التنمية في المدينة المركزية عاصمة الإقليم (مدينة حلب) حيث تجذب مختلف الاستثمارات والمشاريع التنموية.
3. **السيناريو الثالث**: التنمية المنتشرة بطريقة التركيز يتم تركيز التنمية في اقطاب تنموية ذات مورد وامكانيات عالية وفق الدور الوظيفي لهذ الاقطاب وهي بدورها تبث التنمية إلى ما حولها وعبر قنوات لتحقيق عدالة التنموية على كامل الإقليم.

- **السيناريو الأول** اعتبر غير مجدي لأنه من المتوقع ان لا ينمو كل الإقليم في ان واحد وبنفس المعدل بسبب اختلاف الامكانات والموارد الطبيعة لكامل الإقليم كما انه يحتاج لميزانية عالية لنشر التنمية على كامل الإقليم في ان واحد.
- **اما السيناريو الثاني** فهو يحرم إقليم المدينة (المحيط والارياف) من الفرص التنموية عبر تركيز الاستثمارات والتنمية في المدينة المركزية كما يتسبب في تفريغ الإقليم من سكانه ونشاطاته باتجاه المدينة مما يؤدي إلى تضخم المدينة المركزية وتراجع الخدمات فيها.
- **السيناريو الثالث** اعتبر قابل للإنجاز حاليا وفق الظروف الراهنة حيث يتم البدء بعدم التوازن نصل للتوازن لاحقا كما انها لا تحتاج لميزانيات كبيرة بسبب تركيز التنمية في عدة مناطق ذات امكانيات وموارد هامة وهي تنشر التنمية لمحيطها كما انها تصلح لتنمية مختلف القطاعات.

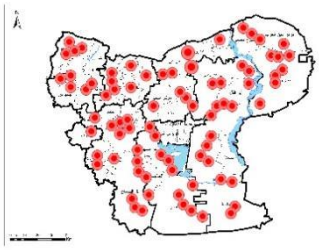

الشكل (1): التنمية المنتشرة
المصدر: اعداد الباحثين

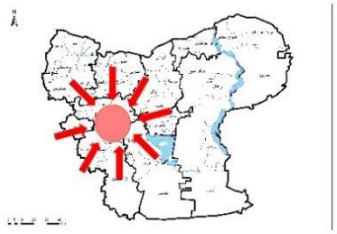

الشكل (2): التنمية المركزة
المصدر: اعداد الباحثين

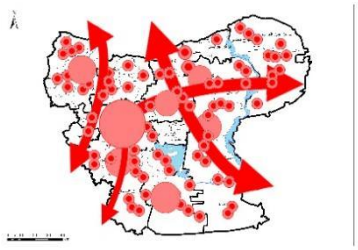

الشكل (2): التنمية المنتشرة بطريقة التركيز المصدر: اعداد الباحثين

ثانياً-صياغة البديل التنموي المختار لإقليم مدينة حلب الكبرى: (اعداد الباحثون)

اعتمدت الدراسة معيار شبكة الحدود الادارية ذات المقياس الاصغر (شبكة النواحي) لوضع سياسات تنموية تتواءم مع الاستراتيجيات المقترحة بناء على الفرص والامكانات المتاحة.

حيث تم اعداد برمجة حاسوبية متكاملة باستخدام برنامج نظام المعلومات الجغرافي GIS وبناء قاعدة بيانات عن مؤشرات التنمية الاقتصادية (صناعية وسياحية وزراعية) وتم قياس التفاوت الإقليمي ضمن إقليم مدينة حلب بمؤشرات رقمية بين (1-10) تمثل شدة التفاوت حيث يعني الرقم 1 وجود فوارق تنموية بسيطة وتزيد الفوارق بزيادة العدد نحو الرقم 10.

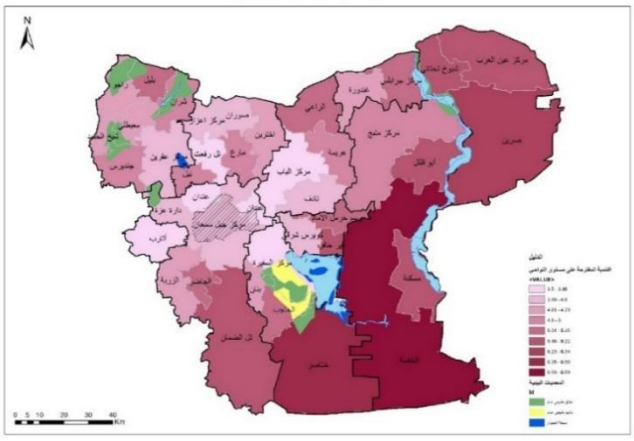

الشكل (15): أهم المحميات والمعالم الطبيعية

المصدر: إعداد الباحثين من تحليل البيانات باستخدام برنامج نظام المعلومات الجغرافي GIS على مستوى النواحي

نلاحظ وجود درجات تنموية متفاوتة تدل على وجود تباين واضح في توزيع النشاط الاقتصادي حيث تتركز المناطق الاكثر نشاطا في الجهة الشمالية الغربية وهي المناطق ذات طابع زراعي وتتناقص في الجهة الجنوبية الشرقية وهي مناطق ذات ترب رملية وهذا ما يشكل اساسا لغياب التوازن الاقتصادي ضمن إقليم مدينة حلب الكبرى:

من خلال التحليل السابق وتطبيق استراتيجية التنمية المنتشرة بطريقة التركيز على إقليم مدينة حلب الكبرى والاستفادة من الفرص والامكانات التي توصلنا لها في الدراسات التحليلية في المبحث الثاني

أصبح من الممكن إظهار مجمل التوجهات التخطيطية ضمن خارطة واحدة مركبة تجمع مناطق التنمية الواعدة ومناطق التركيز الصناعي ومناطق الحماية المكونة من مناطق التراثين الطبيعي والثقافي ومناطق التنمية الزراعية كما تحدد مختلف التوجهات العمرانية والتنموية والفعاليات الاقتصادية الأخرى وصياغة مخطط تنموي متوازن لمدينة حلب الكبرى

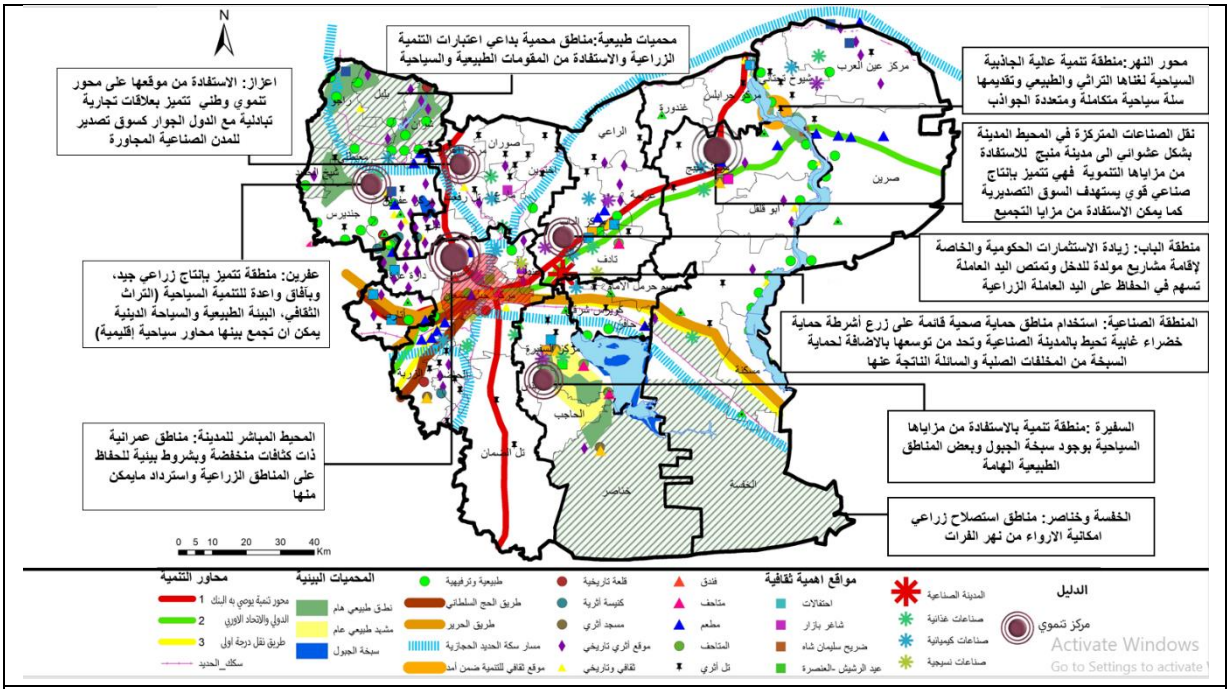

الشكل (16) الاستراتيجية التنموية المقترحة لإقليم مدينة حلب وفق الاعتبارات الاقتصادية (زراعية – صناعية – سياحية) المصدر: الباحثان من تحليل البيانات السابق

النتائج: تشير نتائج الدراسات التنموية لأقاليم المدن الكبرى إلى:

1- ضعف مردودية الإنتاج الزراعي ساهم في دخول التنمية العمرانية كمنافسٍ مكاني قوي مع النشاط الزراعي.
2- وجود كثير من مساحات الاراضي الصالحة للزرعة غير مستغلة نتيجة ضعف مردودية العائد الزراعي.
3- 10% فقط من السكان يعملون في الزراعة حسب تحليل القوة العاملة.
4- قلة الأشجار المثمرة مقارنة بالمساحة الاجمالية للإقليم يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية.
5- التدهور البيئي وتأكل الاراضي الزراعية نتيجة الزحف العمراني على الاراضي الزراعية في الجهة الشمالية الغربية للمدينة.
6- تراجع الحياة البرية والطبيعية نتيجة عدم الاهتمام بالغابات وتدهورها.
7- ضعف المردود الزراعي ادى إلى ارتفاع نسبة هجرة الايدي العاملة الزراعية.

8- عدم التوزان في انتشار الصناعات على كامل الإقليم بسبب تركزها في محيط المدينة المباشر في أربع مناطق رئيسية.
9- نجاح تجربة مدينة الشيخ النجار في المجال الصناعي ساهم في غنى المدينة بالطاقات البشرية المدربة والتي تعمل بالصناعة.
10- ارتفاع جاذبية القطاع الصناعي للقوى العاملة الريفية.
11- تراجع الزراعة نتيجة الهجرة المتوقعة للعمل في الصناعة أدى إلى تراجع اليد العاملة في الزراعة.
12- زيادة في انتشار التلوث الناتج عن الصناعات في الهواء والمياه.
13- نضوب الموارد نتيجة العشوائية في الاستثمار والحفاظ على الموارد (صناعة مستدامة).
14- ضعف التمويل لتوفير البنية التحتية ساهم في تدني مستوى الخدمات الاساسية في بعض المناطق وبالتالي ارتفاع الهجرة إلى الاقطاب التقليدية واستمرار التباين التنموي.
15- تدني مستوى الخدمات الاساسية ادي إلى ضعف مشاريع الاستثمار في السياحة.
16- غياب حدوداً دقيقةً للمحميات ساعد على التعديات المختلفة على البيئة الطبيعية بمختلف تصنيفاتها.
17- ضعف اشراك القطاع الخاص في العملية التنموية بسبب خلال تحفيز الاستثمار في المناطق الاقل حظ.

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

1- توزيع الاستثمارات الحكومية والمشاريع الاقتصادية الكبرى على كامل اقاليم المدن الكبرى بصورة تتوخى العدالة في التوزيع المكاني وفق المعطيات والإمكانات الموجودة في الوقت الحالي وكذلك في الحالة الدراسية.
2- العمل على مراعاة توفير البدائل المكانية اللازمة لإعادة الانتشار الصناعي والزراعي من خلال تشجيع انشاء مراكز صناعية جديدة تكون داعمة للمدن الصناعية في حال اشباعها وتعزز عملية النشر التدريجي للاستثمارات الصناعية وفق خطة مكانية من خلال قانون الاستثمار والتحفيز الضريبي.
3- الاهتمام بتحديد الأقطاب العمرانية ذات الدور في التصنيع الزراعي، أو تلك التي تشكل القاعدة العمرانية لأسواق تبادل المنتجات الزراعية ضمن مناطق الزراعية المجدية لتلك الصناعات.
4- تشجيع انشاء مراكز للصناعية التخصصية الزراعية: تستغل المكان بالشكل الامثل تستفيد من ميزات مكانية معينة ترتبط بالموارد الطبيعية والبشرية تركز هذه المناطق على المعالجة الأولية للمنتجات الزراعية لدى توافر المنتج الزراعي المجدي اقتصاديا وتسهم في انخفاض تكاليف النقل وتسهيل عمليات التسويق التخصصية.
5- تشجيع الصناعات المختلطة من خلال ربط حلقات الانتاج في حيز واحد للاستفادة من مزايا التجميع وتسهم في تقليل تكاليف الانتاج والتصنيع والارتقاء بالتخصصات الصناعية المشتركة للوصول إلى اداء اقتصادي وبيئي مرتفع الكفاءة قد يصعب الوصول اليه افراديا لكل منشاة على حدا (وذلك من قبيل توليد وتوزيع الكهرباء الاحتياطية، تنقية الانبعاثات الهوائية الملوثة، معالجة وتدوير وصرف المياه الصناعية، فرز ومعالجة وتدوير المخلفات).
6- تشجيع الاستثمار في المناطق الصناعية المستحدثة من خلال رفدها بحوافز استثمارية شديدة الجاذبية والتي من شأنها ان تواجه عمليات التنمية الصناعية اليها بينما تحرم مناطق انتشار الصناعات العشوائية من ميزات مشابهة ودعم رؤوس الاموال الصغيرة والمتوسطة لتدخل ميدان الصناعة وتعمل على توفير العديد من فرص العمل.

7- إعداد الدراسات اللازمة حول آليات الحماية وإدارة المواقع التراثية والطبيعية، وبذل الاستثمارات ضمن هذه المواقع وعلى طرق الربط بينها وتأمين الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الملائم بمختلف أنواعه ومستوياته.

8- ابراز المعالم التراثية والمواقع الثقافية والطبيعية والجواذب الأخرى من خلال خطط الترويج والحوافز الاستثمارية بما يسهم في تخفيف العبء السياحي المتركز على مواقع النخبة، وبما يمهد لحمايتها من التدهور البيئي والاستثمار الزائد وتراجع الجمالية والأصالة.

9- تطوير الزراعة وتنشيطها وتحديد زونات زراعية على المخطط الإقليمي وتشجيع العمل الزراعي من خلال تأمين بنية خدمية قوية ومد بنية تحتية ضخمة للزراعة من ري وطرقات تنمية زراعية وآلات زراعية وغيرها.

10- استصلاح مساحات جيدة غير مستثمرة.

11- إمكانية استصلاح الأراضي ذات الترب الصحراوية الكلسية في شرق وجنوب إقليم حلب

12- تقوية بعض الأقطاب للتحول لجواذب سكانية او سياحية او زراعية استثمارية عن طريق تحفيز القطاع الخاص في الاستثمار في هذه الاقطاب كشريك في التنمية تخدم في إعادة التوازن السكاني والانتشار الديموغرافي السليم ضمن الإقليم

13- تحقيق استراتيجية الدولة التنموية من خلال توجيه الاستثمار العام والخاص وفق خطة منهجية وليس وفق نهج السوق "الربحي"، وعدم ترك الاستثمارات الخاصة متركزة ضمن أقاليم النمو التقليدية.

قائمة المراجع.

أولاً-المراجع بالعربية:

- ابراهيم، مصطفى جليل، (2012)، أثر الخصائص المكانية في اليات التنمية، جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، العدد 102، ص708.
- امانة عمان الكبرى، (2008)، تقرير ملخص، مخطط عمان -نمو المدن الكبرى.
- حكيمة، بولعشب، (2006)، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- دليل الخامات السورية، وزارة النفط والثروة المعدنية-المؤسسة العامة للجيولوجية والثروة المعدنية.
- عبدالعال، احمد محمد، (1992)، المدن الجديدة والتنمية الإقليمية، مصر، مجلة الادب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، المجلد العاشر.
- غنيم، عثمان محمد، أبو زنط، ماجدة، (2010)، الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم، للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة دارسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 37. العدد 3، الأردن.
- فاضل علي، سلام، (2012)، التباين المكاني للاستقطاب الصناعي ضمن محوري كرمة وخان بني سعد، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في، كلية، جامعة بغداد.
- مديرية الزراعة، حلب.
- مديرية السياحة، حلب.
- مديرية الصناعة، حلب.

- المديرية العامة للآثار والمتاحف، حلب.
- المكتب المركزي للإحصاء (2010)، التقرير المفصل عن محافظة حلب لعام، محافظة حلب، مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي.
- هيئة التخطيط الإقليمي، (2010)، الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي -توجهات استراتيجية للتنمية المكانية، الجمهورية العربية السورية.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مركز التخطيط الإقليمي لتنمية إقليم القاهرة الكبرى واخرون،(2007) ، المخطط الاستراتيجي بعيد المدى للتنمية العمرانية لتحقيق التنمية المستدامة بإقليم القاهرة الكبرى بجمهورية مصر العربية- التقرير النهائي (الجزء الثاني)، جمهورية مصر العربية.

ثانياً-المراجع بالإنجليزية:

- Japan International Cooperation Agency (JICA), Yangon City Development Committee (YCDC)، FINAL REPORT I, (2013), A Strategic Urban Development Plan of Greater Yangon, Development Committee (YCDC).
- peusoils.jrc.ec.europa.euesdb_archiveeudasmasialistsk10_cxa.htm
- Fujita, Nanako, April 2004, Gunnar Mytdal's Theory of cumultative causation Revisited, Economic Research center discussion paper, N° 147 (2/9/2016), visite site: www.soec.nagoya-u.ac.jp/erc/DF/paper147.pdf
- Temple, Jonathan, 23 June 2005, Balanced growth, Department of Economics, University of Bristol, an entry for the New Palgrave Dictionary of Economics (second edition) to be edited by Lawrence Blume and Steven Durlauf.

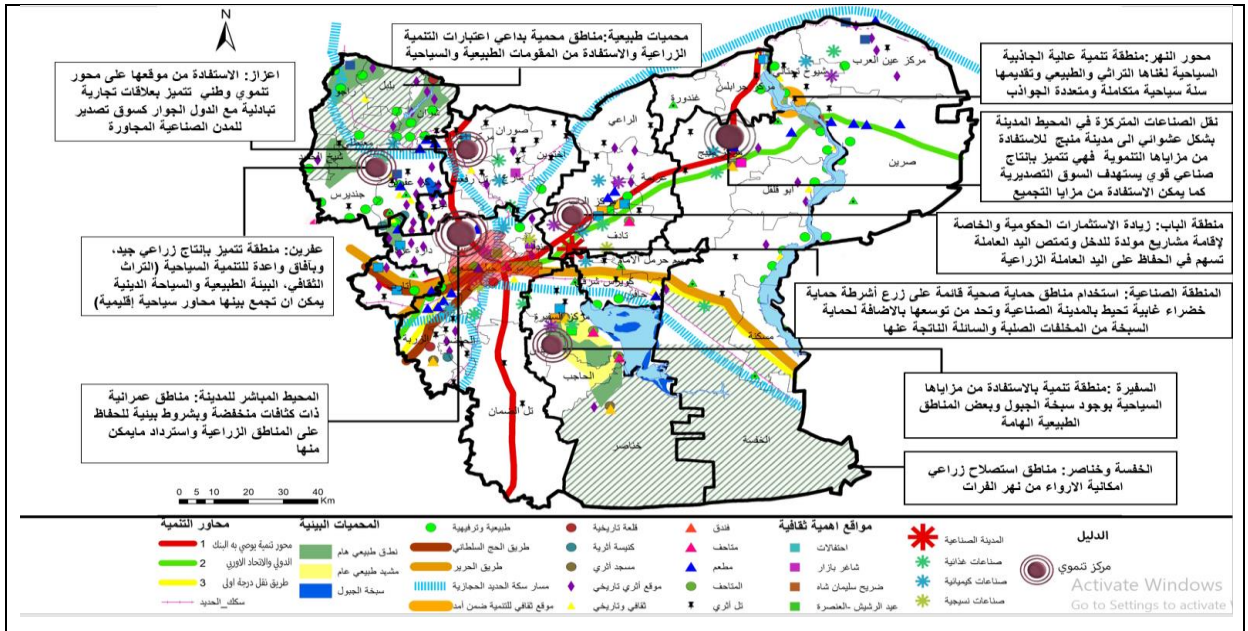

الشكل (16) الاستراتيجية التنموية المقترحة لإقليم مدينة حلب وفق الاعتبارات الاقتصادية (زراعية – صناعية – سياحية) المصدر: الباحثون من تحليل البيانات السابق